

دور آلية التقاضي المرئي عن بعد في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة

The Role of Remote Visual Litigation in Achieving the Principle of Fair Trial

دراجي وليد

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)

Derradjoulid@gmail.com

د. دراجي بالخير*

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)

derradji-belkheir@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/25 تاريخ القبول للنشر: 2024/11/26 تاريخ النشر: 2025/01/01

ملخص

إذا كان الأمر يتعلق بمقتضيات العدالة ومسألة التقاضي فإن الموضوع سيكون مرتبطاً بطبيعة الحال بتواجد الأفراد والأشخاص في المحاكم مهما اختلفت ترتيباتها وأصنافها، وهذا الأمر كان مجسداً لفترة طويلة بل كان حضور الأشخاص شرطاً رئيسياً وضرورياً لاستئناف ومباشرة الجلسات. مع التطور التكنولوجي وعملية الرقمنة في مختلف القطاعات ظهر ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني الذي يمكن الأفراد والمحامين والقضاة التواصل عن بعد وإجراء الجلسات القضائية عبر الإنترنت باستخدام تقنيات الفيديو المباشر والمحادثات الصوتية والتبادل الإلكتروني للمستندات والأدلة. وبصفة عامة يمكن القول بأن التقاضي المرئي عن بعد يعتبر تطوراً هاماً يدخل ضمن الرؤية المستقبلية للعدالة الرقمية.

* المؤلف المراسل.

- الكلمات المفتاحية: التقاضي المرئي عن بعد، المحكمة، التطور التكنولوجي، العدالة، الانترنت.

Abstract:

When it comes to the demands of justice and the issue of litigation, it will be related to the nature of the situation with the presence of individuals and persons in the courts, regardless of their arrangements and types. This matter has long been embodied, and the presence of individuals has been a main and necessary condition for the resumption and conduct of sessions. However, technological advancements and the emergence of the internet have given rise to what is known as electronic litigation, making remote litigation possible for individuals, lawyers, and judges to communicate and conduct judicial sessions online through the use of live video technologies, audio conversations, and electronic exchange of documents and evidence. In general, it can be said that remote visual litigation is a significant development that falls within the future vision of digital justice.

key words: Remote Visual Litigation, Court, Technological Advancement, Justice, internet.

مقدمة

بعد تفشي جائحة كورونا تدخلت منظمة الصحة العالمية بتصنيفه كوباء وهذا في شهر مارس من عام 2020، مباشرة سارعت العديد من الدول لإعلان حالة الطوارئ، والجزائر كغيرها من الدول تعاملت مع هذا الوباء من خلال إصدار مجموعة من المراسيم نذكر منها المراسيم التنفيذية الآتية:

المرسوم التنفيذي 69/20 المرسوم 70/20، 86/20، غير أن عدم الإعلان الرسمي في بدايته عن حالة الطوارئ الصحية نتجت عنه صعوبات عملية استمرار المرفق

دور آلية التقاضي المرئي عن بعد في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة ————— دراجي بالخير، دراجي وليد

العمومي كمرقق القضاء، هذا الأخير

كان يسعى إلى إيجاد حل لمسألة المرافعات مثلا ومواعيد الطعون السارية خلال فتره الجائحة الأمر الذي أدى بالسيد وزير العدل إلى إصدار تعليمة والتي تحمل رقم 0007 المؤرخة في 2020/4/14 أقر بمقتضاها بأن التدابير المتخذة حقيقة عطلت ممارسة المتقاضين لحقهم في الطعن ضمن الآجال المقررة قانونا.

فكان على الجميع التفكير في ابتكار وسيلة حديثة ومتطورة وهذا نظرا للتأخر الحاصل في إجراء التقاضي العادي والكلاسيكي نُخرج الجميع من هذا المأزق، فكان من أفضل الوسائل والابتكارات هو التقاضي عن بعد أو ما يسمى بالتقاضي الافتراضي كحل والعمل بنظام المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى تسخير نظم حديثة تمكن الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع الرسوم وتقديم الأدلة والإثبات والترافع وتقديم الطعون وغيرها من الطرق والوسائل الالكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية بحجة أنها تتميز بسرعة الانجاز.

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التقاضي الإلكتروني في ترسيخ مبدأ المحاكمة العادلة؟
سنحاول من خلال ما قيل معالجة الموضوع في خطة تواكب محتوى هذا النص وهذا التقسيم يكون ثنائي فعنوان المبحث الأول: المجال التعريفي للتقاضي المرئي عن بعد، أما المبحث الثاني: عنوانه تجسيد آلية التقاضي المرئي عن بعد. وتفصيل المباحث يكون بالنمط الآتي:

مقدمة:

المبحث الأول: المجال التعريفي للتقاضي المرئي عن بعد.

المطلب الأول: تعريف التقاضي المرئي عن بعد.

المطلب الثاني: مميزات التقاضي الإلكتروني.

المبحث الثاني: تجسيد آلية التقاضي المرئي عن بعد.

المطلب الأول: الركائز التقنية للتقاضي الإلكتروني
المطلب الثاني: الركائز البشرية للتقاضي الإلكتروني.
خاتمة: (النتائج والتوصيات)

المبحث الأول: المجال التعريفي للتقاضي المرئي عن بعد:

واكبت معظم دول العالم عملية الرقمنة زادت جائحة كورونا حدة وشراسة، فكان مجال الاهتمام للتقاضي الإلكتروني نصيباً وفكرة التقاضي الإلكتروني هي فكرة أمريكية ظهرت أول مرة في عام 1996¹.

كانت للإنترنت الفضل الكبير في خلق أنماط جديدة من التعامل للتواصل عن بعد نتج عنه نوع جديد من الأعمال يعرف بالأعمال الإلكترونية من أجل تحقيق الأعمال القانونية وإبرام العقود وتنفيذها والتفكير في حل تسوية المنازعات بمعنى أن استخدام تلك التقنية تجرى إلكترونياً وعلى الهواء مباشرة دون الحاجة لوجود الأطراف في مكان واحد ويفهم من هذا بأن الخضوع الكامل لهذه العملية يأبى الخضوع التام للتعامل مع القواعد الإلكترونية سواء فيما يتعلق بتكوينه أو عناصره².

وقد قامت العديد من المؤسسات الغير حكومية بإنشاء مشروع نظام محكمة القضاء الذي اتجه إلى تقديم مجموعة من الخدمات عبر وسائط الكترونية حيث تولد عن ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات، أثرت بدرجة كبيرة على عدد من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

يمكن القول بأن التقاضي الإلكتروني عن بعد، من أهم انعكاسات المعلوماتية على وظيفة الدولة ومن هذا المنطلق اتجه المشرع في العديد من الأنظمة المقارنة مثل: سنغافورة، الصين، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إصدار تشريع ينظم التقاضي الإلكتروني للقضاء على مشاكل التقاضي التقليدي بل أكثر من ذلك فهناك من الدول من قامت بتنظيم المحاكم الإلكترونية ومنها من استحدثت نظام القاضي الإلكتروني للفصل في

العديد من المسائل³.

أيدت العديد من الدول العربية هذه التجربة كالمغرب، السعودية، تونس للقضاء على مشاكل التقاضي التقليدي والعادي وتماشيا مع هذا التطور التكنولوجي بادرت الجزائر في تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية فصدر القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة وهي استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل إذ يمكن لها بقطع أشواط كبيرة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول للعالم الرقمي.

بين البحث عن واقع العصرنة المتطورة وآفاق التقاضي الالكتروني، تجسد هذا في المراسلة الصادرة من طرف السيد الأمين العام للوزارة والقيام بعرض الأرضية الرقمية المخصصة لذلك ووضعها حيز الخدمة لتبسيط الإجراءات القضائية كوسيلة من وسائل المحاكمة العادلة بين المتقاضين. إذ نصت الفصول الثلاثة من القانون سالف الذكر على أن التقاضي الالكتروني ما هو إلا جزء من الكل بالنسبة لرقمنة قطاع العدالة وأن تطبيق قواعد التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري يستدعي تفصيل إجراءاته في المواد المدنية والجزائية⁴.

المطلب الأول: تعريف التقاضي المرئي عن بعد (الالكتروني).

- يقصد بالتقاضي الالكتروني عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علمه بما تم بشأن هذه المستندات⁵.

- هو عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الالكترونية بدلا من الورق⁶.

- عُرِف أيضا: بأنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين للنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن أنظمة معلوماتية مستحدثة

تعتمد على الانترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية للفصل في القضايا بطريقة سريعة⁷.

- في نفس السياق قيل بأنه نقل مستندات التقاضي إلكترونياً للمحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بالقبول أو الرفض يتم فيها إعلام أطراف الدعوى⁸.

- تعريف آخر يقول: بأنه توفير نظام معلومات كامل مؤمن متصل بشبكة الانترنت يمكن للمحكمة المختصة النظر في الدعوى ومباشر إجراءاتها وتسجيلها وإيداعها للاطلاع عليها⁹.

فالتقاضي الإلكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الالكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية¹⁰.

فالتقاضي داخل هذه المحكمة يعتبر نظام تقني معلوماتي بحت يتيح للأطراف تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور الجلسات تمهيداً الى الحكم وتنفيذه عبر وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة التي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القاضي من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي.

مما سبق ذكره من تعاريف مختلفة ومتعددة حول مسألة التقاضي الإلكتروني، فيقصد به استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي الصورة التي تنسجم مع معطيات ومتطلبات العصر الحالي الذي يعتمد على استعمال التكنولوجيا في كل القطاعات والميادين والهجرة إلى حد ما من التقاضي المعتاد، وبهذا الوصف فهو يمتاز بالوضوح والدقة ومن ثم يزيل اللبس تماماً عن الأحكام التي تصدر عن كافة المحاكم الالكترونية ويزيل الغموض عن تعريف التقاضي الإلكتروني¹¹.

من خلال ما ورد ذكره عن التقاضي الإلكتروني، يمكننا استخلاص تعريف جامع

وشامل فهو الطريقة الحديثة التي تُستخدم فيها الوسائل التقنية كالإنترنت ومختلف البرامج الالكترونية والحاسوب من أجل حفظ الملفات وتحميلها لتقليل النفقات واختصار عامل الوقت والزمن بالنسبة للخصوم وأطراف الدعوى والحفاظ على سرية أطراف الدعوى كطريقة أفضل من التقاضي الساري المفعول¹².

مصطلح التقاضي المرئي عن بعد لا يتضح إلا من خلال التطرق إلى تعريف المحكمة الالكترونية، أو بمعنى أدق فالمصطلحين لهما علاقة متينة ببعضها البعض حيث يعتبر التقاضي المرئي أحد أهم تطبيقات التطور العلمي والتقني في مجال عصنة العدالة على اعتبار أن إدخال الرقمنة لهذا المرفق له تأثير إيجابي يشمل تبسيط الإجراءات القضائية ويضمن سلامة المعلومات عن طريق ترقيمها وتصنيفها مما يمنع أي محاولة للتزوير¹³.

التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية، يُعتبر تنظيم تقني معلوماتي يمنح فرصة للمتقاضين بتسجيل دعواهم وتقديم الأدلة وحضور الجلسات إلى غاية صدور الحكم بالاعتماد على وسائل الاتصال الالكترونية، والتي هي جزء من النظام المعلوماتي الحديث والمعمول به، فهو فرصة للقضاة للاتصال بالمتقاضين دون حضورهم شخصيا كما يمتاز بالشفافية والسرعة في الإجراءات¹⁴.

كما يمكن تعريف المحكمة الإلكترونية، بأنها حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوة الالكترونية. ويتألف من شبكة الإنترنت فيتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحداث قضائية وإدارية، يباشر فيها القضاة مباشرة إجراءات رفع الدعوى لغاية صدور الحكم مع اعتماد تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات وحفظ تداول ملفات الدعوى¹⁵. فالمحكمة هي حيز تقني ثنائي النشأة يعكس الظهور المكاني لوحداث قضائية وإدارية تعمل على استقبال الطلبات القضائية، وتجهيز الملفات الإلكترونية حيث يكون التواصل دائما مع المواطنين والمحامين، كما تُمكن المتقاضين أو المحامين من تقديم البيانات والاتصال المباشر مع عمال المحكمة في أي مكان وزمان¹⁶.

نخلص إذن على أن للمحكمة الالكترونية مجموعة كبيرة من المميزات نذكر

منها:

- (1) المساهمة في حسم المنازعات الإلكترونية بصورة فعالة.
 - (2) يدير مرفق القضاء من خلال برمجة الدعاوى إلكترونياً.
 - (3) إدارة الجلسات وإتمام الإجراءات بسرعة نظراً لتفاهل المشاكل وتراكم القضايا وهو ما سيعطل ويؤدي إلى ظهور أزمة حادة أمام مرفق العدالة.
 - (4) الفصل في المنازعات من خلال القضايا المتراكمة بوتيرة فعالة تمنح لإدارة مرفق العدالة تحصيل النفقات، والقضاء على النظرة السوداوية التي يتخبط فيها النظام الكلاسيكي الورقي لبعض الدعاوى التي يطول أمد نظرها أمام المحاكم¹⁷.
- من هنا يمكن التأكيد على أن المحكمة الإلكترونية ينتج عنها الاعتماد على السندات الإلكترونية في إجراءات التقاضي، فأصبح القصد من مشروع المحاكم هو تغيير الملفات الورقية بملفات الدعاوى الإلكترونية.
- زيادة على ما قلناه والترويج والأهمية التي ذكرناها للمحكمة الإلكترونية فهي تسعى إلى تقريب العدالة من المواطن كما تهدف إلى حماية حقوق الإنسان دون هوادة، إلا أن هذا لا يعد قرينة قطعية بل يثير الشكوك حول مدى نجاعة الحماية القانونية والمعلوماتية لبيانات المحكمة الابتدائية، لأن الاعتداد بنوعي هاته الحماية يعتبر أحد مقومات المحكمة الإلكترونية. وحسب رأي بعض الأساتذة فهو يحقق الثقة والفعالية في نظام المحكمة الإلكترونية، ويشجع المتقاضين على التعامل معها دون خوف أو تردد وبكل راحة¹⁸.
- يتمتع التقاضي المرئي عن بعد بالحماية القانونية التي تتمثل في تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة ومعلوماتها. ومن بين صور التعدي نذكر:
- التزوير المعلوماتي، الدخول إلى النظام المعلوماتي للمحكمة من قبل أشخاص غير مرخص لهم فيقومون بقرصنته، وتدمير المعلومات المتعلقة به وإتلافها على نحو يعطل السير الحسن لنظام المحكمة الإلكترونية والتلاعب في بياناتها، كل هذا يكون بالاتصال مع الشبكة العنكبوتية¹⁹.

في هذا المجال يمكننا أن نشير على أن التشريعات العربية تمتاز بنقص النصوص القانونية المتعلقة بملاحقة الجرائم التي تقع عن طريق الحاسب الآلي والسبب في ذلك هو تأخر ظهور تقنية الحاسب وتطبيقاته في البلدان العربية مما يجعل مهمة القاضي العربي صعبة وهو عكس ما هو موجود في العديد من الدول الأوروبية المتقدمة فلديها تشريعات تستطيع من خلالها الحكم على الأفعال المجرمة مباشرة²⁰.

اعتمد مجلس وزراء العدل العرب التابع لجامعة الدول العربية على مشروع قانون الإمارات العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث سن تجريم العديد من الأفعال نذكر البعض منها:

(أ) الدخول عمدا وبغير وجه حق من اجل حذف وإلغاء أو تدمير أو إفشاء معلومات شخص.

(ب) التزوير في أحد المستندات المعالجة في نظام معلوماتي.

(ج) إدخال كل ما من شأنه إيقاف الشبكة العنكبوتية كمسح وتعديل البرامج أو البيانات

(د) كل ما من شأنه أن يشوش أو يعطل عمدا عن طريق الشبكة العنكبوتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي البرامج الالكترونية²¹.

المطلب الثاني: مميزات التقاضي الالكتروني

لا يختلف التقاضي الالكتروني عن التقاضي العادي التقليدي من حيث الهدف لكنه يختلف من حيث وسيلة إدارة ملف الدعوى وإجراءات التقاضي.

تعريف السندات الالكترونية:

لقد استقر العمل سابقا على تدوين الإجراءات القضائية على الورق حيث ساد

الاعتقاد بوجود ارتباط وثيق بين الكتابة والورق، إذ لم يكن لأحد أن يتصور ظهور وسائط جديدة تصلح للكتابة على اعتبار أن الورق هو المحرر الشائع للكتابة²².

لكن التطور التكنولوجي والتقدم الذي شهده العالم بأسره في مجال وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات أتاح التعامل بنوع جديد من الكتابة والتوقيع عليها بأسلوب الكتروني، فاستخدام التقنيات الحديثة في إجراء المعاملات والتجارة الالكترونية عبر الانترنت، أدى إلى التحول من العالم المحسوس إلى العالم الرقمي ومن الدعامة العادية (الورقية) إلى الدعامة الالكترونية مما يتج عنه حلول السندات الالكترونية مكان المستندات الورقية²³. لذلك نجد بأن الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية لتصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حاله نشوئه ودليل من أدلة الإثبات الالكترونية²⁴.

إن التقاضي عن بعد يفترض وجود أدوات رقمية تسمح بتفعيلها وجعلها صالحة للتطبيق على أرض الواقع، لذلك كان لابد من وضع الأرضية التشريعية بإصدار قوانين تتماشى مع هذا التوجه، فما يميز تقنية التقاضي الالكتروني هو عدم استعمال الوثائق والأوراق في كافة الإجراءات بين أطراف الدعوى²⁵.

لذلك أصبحت السندات الإلكترونية من بين الدلائل والقرائن القوية بعد الاعتراف بالكتابة والتوقيعات الالكترونية، وإقرار الحجية ومساواتها في الإثبات بالسندات الورقية بالاعتماد على نهج النظر الوظيفي ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أدخلت القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية معظم البيانات الإلكترونية ضمن معنى السندات، كما أجازت للمتقاضين تقديم مستنداتهم في شكل الكتروني وهو ما تبناه المشرع الفرنسي بتطبيق نصوص القانون رقم 1678 لسنة 2005، والذي أصبح ساري المفعول في الأول من جانفي من عام 2009²⁶.

المبحث الثاني: تفعيل آلية التقاضي عن بعد.

دور آلية التقاضي المرئي عن بعد في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة ————— دراجي بالخير، دراجي وليد

بوادر التقاضي الإلكتروني في الجزائر كان في عام 2007 من خلال التصريح الذي أدلى به رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وبالضبط في 29 أكتوبر 2007 فجاء فيه أن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء بناء على عملية التحولات الداخلية والخارجية وهو ما نادى به الكثير من المهتمين والقانونيين والباحثين وكلها تسعى إلى تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية داخل الإدارات من أجل الرقي من العمل التقليدي إلى العمل المتحضر والمتطور من خلال وضع وتأسيس ترسانة تعتمد في تسييرها على النظام المعلوماتي السريع لكي يضيفي على العدالة المصادقية والهيبة كل هذا من أجل ترقية وتقوية المنظومة القضائية المعمول بها، كل هذا يدخل ضمن الرؤية المستقبلية للعدالة الرقمية.

توالى إشراقة عصر الانترنت في مرفق العدالة من خلال مناقشة السلطة التشريعية لمشروع القانون المتعلق بهذه المسألة وهذا في تصريحات دُوّنت في محضر الجلسة العلنية التاسعة عشر المنعقدة يوم الاثنين 24 نوفمبر 2014²⁷.

أقر المشرع الجزائري بالتقاضي الإلكتروني منذ عام 2015 بموجب القانون 03/15، المتعلق بعصرنة العدالة بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد، لكن نفس القانون لم يتم العمل به إلا من خلال الوضعية الإجبارية التي ألزمتها جائحة كورونا. فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تجسيد هذه الآلية ليتم إصدار الأمر 04/20 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية.

حيث إن القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة في حقيقة الأمر يعتبر خطوة رائدة في هذا المجال، يحتوي على ستة عشرة مادة تنطوي تحت موضوع التقاضي الإلكتروني فنصت المادة 9 منه، على أن الجزائر اعتمدت فعليا على تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالشكل الإلكتروني، لتذهب المادة 14 في نفس الصياغ فسمح فيها المشرع بسماع الأطراف واستجوابهم بواسطة المحادثة المرئية عن بعد وهذا في حالة بُعد المسافة لضمان سير العدالة، أما المادة 15 من القانون نفسه حددت نطاق استخدام هذه التقنية

فأعطت للقاضي السلطة في سماع الشهود والخبراء والمهتمين واستجوابهم ومواجهتهم ، كل هذا بواسطة المحادثة عن بعد كما سمحت لجهة الحكم بتلقي تصريحات المتهم المحبوس شرط موافقة المعني والنيابة العامة²⁸.

من أجل تجسيد وتفعيل هذه الآلية فهناك مجموعة من الدعائم والوسائل التي تعتبر ركيزة أساسية في هذا المجال.

وعليه سنقسم هذا المحور إلى مطلبين: الأول بعنوان الركائز التقنية للتقاضي الالكتروني، والمطلب الثاني الركائز البشرية للتقاضي الالكتروني.

المطلب الأول: الركائز التقنية للتقاضي الالكتروني.

المقصود بها التوقيع الإلكتروني وما يتعلق بالشبكة العنكبوتية، والانترنت والبريد الالكتروني وغيرها من الوسائل الأخرى كل هذا بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد ومن بين هذه الوسائل نذكر:

أ. البريد الإلكتروني: يدخل في هذا المجال ما يسمى بالبريد الالكتروني الشخصي والمهني ، فالأول ومهما كان الأمر في هذه العملية فهو يعتبر أشبه بنظام الحوار عن طريق الشبكة العنكبوتية، إذ يستخدم كمستودع لحفظ المستندات والملفات والمراسلات والإعلانات التي تعالج بطريقة رقمية لا ورقية توضع في صندوق خاص لكل شخص بعد إنشاء هذا الحساب ولا يمكن الولوج لهذا الحساب إلا بواسطة كلمة السر التي يختارها المعني ويعتبره البعض بأنه عبارة عن استخدام شبكة الانترنت كصندوق بريد يستطيع فيه المعني إرسال الرسائل الالكترونية إلى شخص معين أو هيئة حكومية أو غير حكومية، كما تعتبر طريقة لقراءة الرسائل التي تم بعثها للمستخدم²⁹.

(ب). خدمة الويفي: وهي من أكثر الوسائل استعمالا في العالم لتوصيل البيانات بطريقة لاسلكية وهذا في موقع ثابت، إذ يعتبر نوع من أنواع التكنولوجيا اللاسلكية يسمح للأجهزة الاتصال بالإنترنت كالهواتف النقالة والحواسيب دون الحاجة إلى التوصيل بالإنترنت مباشرة، وخدمة الويفي هي علامة تجارية خاصة بشركات تسمى (wifi Alliance) وهي رابطة دولية من الشركات تعمل في مجال تقنيات ومنتجات LAN اللاسلكية³⁰.

(ج). الشبكة العنكبوتية أو الإنترنت: سميت بالعنكبوتية لاشتراك وتبادل مجموعة من شبكات الحاسوب فيما بينهما وبين مجموعة من الحواسيب المرتبطة في العالم من خلال تبديل الحزم باتباع بروتوكول الإنترنت الموحد IP، كما أن الإنترنت تقدم مجموعة من الخدمات كالشبكة العنكبوتية العالمية الويب إضافة إلى العديد من التقنيات الجديدة والمتطورة.

فالحاسوب الآلي أو جهاز الكمبيوتر له مكانة كبيرة في هذا المجال، وهذا من خلال جمع المعلومات ورصدها في بيانات من أجل حفظها وهذا لا يتوافر إلا بوجود شبكة مركزة على موزع خطوط على الحواسيب الموجودة في القاعة فيتم إظهار ملف الدعوى وكل الإجراءات من خلال الجهاز الرئيسي الموجود فكل فرد حاضر يمكنه أن يرى ويسمع، كما أن هناك أجهزة حاسوب موزعة في المكان الذي يقف فيه الشاهد إذ يرتبط مجموع هذه الحواسيب كاملة بجهاز القاضي الذي يترأس هذه الجلسة وكل هذه المراحل لا تتم إلا بعد إنشاء السجل الإلكتروني الذي يشتمل على قاعدة البيانات لمختلف ملفات الدعاوى، كما أن المتعاملون هنا يستندون إلى نظام التبادل الإلكتروني وهو مسألة لها مكانتها البارزة فرضتها المعاملات الإلكترونية والتي تدخل ضمن الرؤية المستقبلية للعدالة الرقمية.

كما يجب أو ننوه في هذا الإطار على أن إجراءات التقاضي الإلكتروني يجب أن ترتبط ارتباطا كبيرا بما يسمى بالمحكمة الإلكترونية فلا يمكننا أن ننسى الدور الكبير الذي تقوم به هاته الهيئة القضائية التي يباشرها مجموعة من القضاة للنظر في مختلف الدعاوى معتمدين في

هذا المجال على تقنيات متطورة من أجل برمجة وجدولة الدعاوى القضائية بطريقة الكترونية. فالمحكمة الالكترونية هي المحكمة التي تعتمد على الحاسوب الالكتروني يشتمل على برامج معينة من أجل تطبيق إجراءات التقاضي المرتبطة بشبكة الأنترنت لإصدار الأحكام التي تستحقها القضايا المطروحة دون الحضور الشخصي لأطراف الدعوى³¹

المطلب الثاني: الركائز البشرية للتقاضي الإلكتروني

المحكمة الإلكترونية تحكمها مجموعة من الكوادر المتخصصة في هذا الشأن وهم المتخصصين في البرمجة ذات الطبيعة البشرية والتي لا تعدو إلا أن تكون لها صلة بالعمل القضائي من أهمها:

أ- المحامين المعلوماتيين: صورة جديدة وغير مألوفة تعتبر شكل من أشكال الممارسة المهنية للمحامي الذي يجب أن يكون ملماً بقواعد ونظم الاتصال وتصميم المواقع والبرامج الالكترونية المرتبطة بشبكة الانترنت ذات التدفق العالي مع أجهزة الحاسوب الموجودة في مكتبه من أجل أداء الواجب المهني بنوع من الشفافية معتمدين في هذا على الثبات والحنكة والخبرة³².

ب- إدارة المواقع البشرية: وهم مجموعة الأفراد مهمتهم المرافقة واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل معالجة الأعطال أو حدوث أي خلل تقني قد يحدث للأجهزة مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الأخطاء المحتملة، وهم في الغالب مجموعة من الفنيين المختصين في المجال الإلكتروني والمعلوماتي حيث يستعملون البرامج المختلفة والمتنوعة³³.

ج- كتاب ضبط المواقع الالكترونية: هم مجموعة من الأفراد لديهم التكوين في مجال الإعلام الآلي كتقنين أو من لديهم خبرة في هذا التخصص، فمسألة توظيفهم واختيارهم في مثل هذه الهيئات الحساسة لا يعتبر أمراً سهلاً، فهم مؤهلين للعمل في هذا الميدان ويقومون

بممارسة العديد من الواجبات ذات العمل القضائي، فيقومون بتسجيل الدعاوى وارفاقها بكل الوثائق اللازمة، ويقومون بوضع نسخ مع الاحتفاظ بالنسخة الأصلية مع إعداد جدول مواعيد الجلسات، و الوقوف على استيفاء الرسوم الكترونيا، والعمل جاهدا على الاتصال بأطراف الدعوى والشهود وتبليغهم بالحضور للجلسات المبرجة في وقتها وفي مواعيدها من خلال تحديد المكان والجهة والوقت المبرمج لهذه الجلسات³⁴.

د- القضاة المتخصصون وأعاونهم: فيجب على هذه الفئة معرفة أصول وقواعد التعامل مع أجهزة الكمبيوتر ونظم الاتصال ومعرفة البرامج التي تتعامل مع الاجهزة من أجل رفع الدعاوى بطريقة عادية بدون أي تأخير في كل مراحل الدعوى، ويطلق على تسمية هذه الفئة من القضاة بقضاة المعلومات. يباش لكل منهم حسابه الخاص لدى المحكمة الالكترونية في موقع موحد يسمى بدائرة المعلوماتية القضائية، فيباشرون تطبيق اجراءات التقاضي وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية³⁴.

-هي أهم الوسائل المتبعة التي يجب الاستعانة بها كوسائل وطرق لتفعيل آلية التقاضي المرئي عن بعد.

الخلاصة:

تعتبر آلية التقاضي الالكتروني أو ما يسمى بالتقاضي المرئي عن بعد طريقة اعتمدت عليها معظم الدول في قطاع العدالة نظرا للمزايا والايجابيات فيما يخص اجراءات سير رفع الدعوى، إذ تم تجسيدها والعمل بها بطريقة جدية منذ ظهور جائحة كورونا، فكانت في الحقيقة وسيلة من وسائل تخفيف الأعباء لأطراف الدعوى والمحامين والقضاة، كطريقة من الطرق الحديثة التي سلكتها الدول وهي التجربة الرائدة التي عرفتها الجزائر لاعتبارات كثيرة أهمها وسيلة لتسهيل العمل القضائي الذي يدخل في إطار الرؤية المستقبلية للعدالة الرقمية.

مما قيل يمكننا التوصل الى النتائج التالية:

- 1- يوفر التقاضي الإلكتروني الوقت والجهد على الجميع.
- 2- يعتبر طريق نحو مشروع رقمنة قطاع العدالة وتحسين الخدمة العمومية.
- 3- تجسيد مسألة التقاضي الإلكتروني جاء في الحقيقة للكثير من الدول كحتمية مؤكدة لمواكبة الأوضاع الصحية التي عاشتها أثناء جائحة كورونا.
- 4- إنشاء المحكمة الإلكترونية يعتبر إضافة جادة في قطاع العدالة، فهو تحقيق لمبدأ الشفافية من أجل ترسيخ مبدأ العدالة والمحاكمة العادلة.
- 5- يعتمد على مجموعة من الوسائل المتنوعة والتي تعتبر ركائز إيجابية، وهي الأركان التقنية والبشرية.

أخيرا يمكننا الخروج بأهم التوصيات وهي:

- 1- العمل جاهدا على الارتقاء بهذا النظام في الجزائر، من خلال توفير الوسائل المتاحة والمتطورة وتعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- 2- إنشاء بوابة إلكترونية تهدف إلى أخلق المعاملات الإلكترونية.
- 3- برجة دورات تكوينية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة التطورات في مجال الرقمنة لتطوير العمل القضائي.
- 4- الحرص على تكوين قضاة يجيدون أساليب ومهارات استعمال التكنولوجيا لتسهيل إجراءات التقاضي.

الهوامش

- 1- داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المرئي عبر الانترنت دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين اربيل، العراق، 2012، ص13.
- 2- المرجع نفسه، ص18.
- 3- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية

- وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2008، ص 05.
- 4- يوسفى مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الاغواط، المجلد 15، العدد الاول، 2022، ص 544.
- 5- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم والانسانية، كلية التربية للبنات والعلوم والانسانية، السعودية، العدد 25، 2019، ص 392.
- 6- خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 13.
- 7- لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الإلكتروني، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، مخبر العقود وقانون الأعمال، قسنطينة، المجلد 06، العدد الرابع، 2021، ص 185.
- 8- عصمانى ليل، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، ص 216.
- 9- عمر لطيف كريم لعبيدي، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت للحقوق، العراق، المجلد 1، العدد 03، 2017، ص 512.
- 10- محمد منير الجنيهي، التحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2006، ص 49.
- 11- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص 57.
- 12- بتصرف.
- 13- محمد عشبوش، محمد رايس، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 877.
- 14- محفوظ عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد 12، العدد 03، 2012، ص 971.
- 15- نبى الجلا، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، سوريا، العدد 47، 2010، ص 50.
- 16- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 59.

- 17- مصطفى متولي قنديل، دور الأطراف في تسوية المنازعات العقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005، ص 08-09.
- 18- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد رقم 28، العدد الاول، 2012، ص 170.
- 19- أحمد حسام طه تمام، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، الحماية الجنائية للحاسب الآلي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 2000، ص 03.
- 20- صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص 178-179.
- 21- محفوظ عبد القادر، المرجع السابق، ص 973.
- 22- وسيم شفيق الحجار، الإثبات الإلكتروني، دار صادر للمنشورات الحقوقية، بيروت، 2001، ص 16-17.
- 23- محمد مأمون سليمان، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 365-366.
- 24- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 98.
- 25- يوسف مبارك، حنان عكوش، المرجع السابق، ص 547.
- 26- داديار حميد سليمان، المرجع السابق، ص 28.
- 27- لمعرفة بعض التصريحات راجع:
- لوني نصيرة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين تموشنت، عدد خاص، ديسمبر 2021، ص 269-270.
- 28- المرجع نفسه، ص 270.
- 29- رباب محمود عامر، المرجع السابق، ص 395.
- 30- خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 59.
- 31- منقول عن: لوني نصيرة، المرجع السابق، ص 222.
- 32- عصاني ليلي، المرجع السابق، ص 222.
- 33- محمد محمود أشرف جودة، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، ج 3، العدد 32، 2020، ص 78 وما بعدها.
- 34- لوني نصيرة، المرجع السابق، ص 269.